المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد الثامن عشر، يوليو 2024)

الاستيعاب اللغوي والتكامل السياسي في الجزائر: اللّغة الأمازيغية أُنموذجاً [1]

فضيلة شبابحة
باحث العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
fadilachba79@gmail.com

[1] تم تقديم البحث في 2023/2/14، وتم قبوله للنشر في 2023/11/20.

الملخص

يعالج موضوع هذه الدراسة إشكالية الاستيعاب اللغوي والتكامل السياسي في الجزائر، باعتبار أن اللغة الأمازيغية تُعد أنموذجًا استيعابيًا من طرف الدولة الجزائرية، وذلك بإبراز أهم المشاريع والاستراتيجيات التي أقرتها واتبعتها الجزائر، والتي من شأنها أن تحقق الأمن اللغوي بها، عن طريق آليات عملية وقانونية عالجت فيها أهم مطالب الملف الأمازيغي منها المطلب اللغوي، وذلك من أجل احترام وجود التنوع اللغوي بها والاعتراف بتعزيز البعد التاريخي وتقوية بنيان المجتمع الجزائري وترصينه في إطار هوية واحدة جامعة.

كما أسفرت هذه الورقة البحثية عن نتائج جوهرية أهمها أنه لتحقيق الأمن اللغوي وإحداث التكامل السياسي بالجزائر يستوجب إرساء إطار قانوني يضمن حماية هذه الخصوصية اللغوية في بيئة آمنة ويؤسس لمفهوم التنوع اللغوي الإيجابي داخلها، من أجل حماية التعدد اللغوي بها من التهديدات التي تطال التنوع والخصوصية الثقافية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: اللّغة، الاستيعاب، التكامل السياسي، الملف الأمازيغي، الجزائر.

Linguistic assimilation and political integration in Algeria: The Amazigh language as a model

Abstract

The subject of this study addresses the problem of linguistic assimilation and political inegration in Algeria, Considernig that the Amazigh language is cnsidered an assimilation model by the Algerian state, by highlighting the most important projects and strategies approved and followed by Algeria that would achieve linguistic security through practical and legal mechanisms that dealt with the most important demands of the file. Amazigh, including the linguistic demand, in order to respect the existence of linguistic diversity in it and to recognize the strengthening of the historical dimension and the strong structure of Algerian society and its consolidation within the framework of one unifying identity.

This research paper also yielded essential results, the most important of which is that in order to achieve linguistic security in Algeria, it is necessary to establish a legal framework that guarantees the protection of this linguistic privacy in a safe environment and establishes the concept of

positive linguistic diversity within it, in order to protect linguistic diversity from threats to diversity Algeria's cultural specificity.
Keywords: Language, Assimilation, political integration, The Amazigh File, Algeria

مقدمة

تُعد الجزائر من بين الدول المغاربية التي تتميز بالتنوع الثقافي والمتمثل في المجتمعات الأمازيغية والعربية التي تنتمي جغرافيا للشمال الأفريقي وتحتفظ بمقوماتها العرقية واللغوية وأنماط الحياة الاجتماعية الخاصة بها، مكوّنة بذلك حضارة رغم تعاقب الأجيال وتعرضها للغزو الأوروبي حيث بقيت محافظة على ثقافتها الاجتماعية بمختلف عاداتها وتقاليدها ولغتها، فإنّه لبناء هوية وطنية جامعة يستلزم استيعاب الهويات بمختلف انتماءاتها الفكرية، العرقية والدينية على حد سواء. ولم تتأثر الدولة الجزائرية بإشكالية الهوية في وقت مضى بسبب وحدة الدين والعوامل الثورية ضد المستعمر وحتى بعد الاستقلال.

ونظرًا للتحدي الذي واجهته الدولة الجزائرية والمتمثل في إعادة بنائها، ما يتطلب عملية تعبئة وولاء كامل من طرف كل مكونات المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن الدستور الجزائري حرص على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية كما لم يفرق بين المواطنين لا على أساس فكري، لغوي أو عرقي رغم التعديلات الدستورية المتتالية، لكن هذا لم يمنع المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات أن يشهد تحولات اجتماعية وسياسية بحكم التطورات الحاصلة في العالم والمتعلقة بالحريات والديمقراطية.

من هنا أيضًا، بدأ تأسيس الجدل الدائر كجزء من الجدلية بين المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية وحاملي الملف الأمازيغي، إلا أنه في الغالب كان يأخذ شكل الوسائل المشروعة بحكم أنه لا يمكن فك العلاقة بين الأصالة والمعاصرة وإنّما يتجلى في المشروعات القائمة حول الملف الأمازيغي وقدرة الاستيعاب بين الطرفين الذي يعد طرحًا مماثلًا إذا تأكدت الأسباب في توظيف بُعد مبدأ المواطنة للدولة الجزائرية، إلا أن الفكرة تبقى في أذهان كثير من النخب السياسية وحتى المثقفة تنظر إلى الملف الأمازيغي في الجزائر أنه مسألة ذات بعدين **الأول:** جانب إيجابي يتمثل في المحافظة على التراث والعادات والتقاليد والقيم، **أمّا الثاني:** جانب سلبي يكمن في تهديد الوحدة الوطنية على خلفية استعمال الدعاية العرقية أو الأقلية لأغراض سياسية كالمطالبة بالانفصال، وهذا ما يجعل قضية الملف الأمازيغي لا تستقر على جانب واحد بفعل هذا التجاذب بين الطرفين.

على هذا الأساس يتجدد التفكير من وقت لآخر على المستوى السياسي والمجتمعي على أمل إيجاد الصيغة النهائية لمعالجة الملف الأمازيغي في الجزائر واستقرارها في شكلها النهائي، فكما تجدد هذا الفكر السياسي بمفهوم متقدم عن سابقه ساعد على تحديد مسارات التوصل إلى معيار موحد لنمط الحياة بمختلف أوجهها في الدولة، لذا يتطلب منا في هذه الدراسة البحث والتعمق في الظاهرة وسبر أغوارها من خلال ربط مؤشرات العلاقة بين متغيراتها وفهم إشكالية استيعاب الملف الأمازيغي في الجزائر.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة هذه الدراسة في الغموض المعرفي المصاحب لعدم وضوح أساليب استيعاب الملف الأمازيغي من طرف الدولة الجزائرية خلال الفترة الزمنية لهذه الدراسة، الذي صاحبها جدل كبير وصل حد الانسداد، حول إشكالية استيعاب الملف الأمازيغي وطنيًا، والواقع أنّ هذا الطرح له امتداد نحو بداية الاستعمار الفرنسي، الذي عمل بشكل كبير على تفكيك الروابط الاجتماعية الحضارية بين الجزائريين ببث أفكار الانشقاق ذات النزعة العرقية، بين العرب والأمازيغ على فرض أنّ هذا التقسيم العرقي موجود فعلًا في الجزائر.

لقد اتجهت الاهتمامات النظرية والمقولات التفسيرية من قبل الباحثين والمفكرين السياسيين على حد سواء، نحو اعتمادهم على النظريات للبحث في الظاهرة السياسية المتعلقة بضرورة استيعاب الهوية داخل الدول وجعلها نقطة مركزية للعمل والتماسك السياسي بداخلها، إذ يعتقد **إيمانويل فاليرشتاين Immanuel Wallrstein** بأنّ بحث الأفراد عن الهوية والانتماء إلى جماعات لا يكون فقط نتاج الخوف المتزايد أو خيبة الأمل المتعاظمة، ولكن هو أيضًا نتاج وعيها بحقها في المساواة في تحقيق أهدافها، وترابط ذلك مع النظريات العلمية حول الاستيعاب التي طرحها عديد المفكرين مثل: **باركان Barkan**، إضافة إلى العديد من الاستراتيجيات المتخصصة برصد وتفسير هذا الموضوع مثل: بوتقة الصهر Melting–Pot، الاستيعاب العنصري Racial Assimilation، الاستيعاب المؤسسي Institutional Assimilation، والقدرة الاستيعابية للدولة.

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة بشمال إفريقيا عن الملف الأمازيغي الذي طالما أثر على الجوانب المعنوية في حياة الفرد والجماعة، كالأصل والمعتقد والأخلاق ونحو ذلك. ومن هذا

المنطلق نفهم أنّ الهوية الحقيقية ليست هي التي ينظر لها المثقفون أو الدارسون، وإنّما هي التي يحملها الإنسان العادي الذي لا يعرف من هويته إلا أنّه أمازيغي.

ولتأطير إشكالية البحث وفق المنهج العلمي يمكن صياغتها من خلال التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى نجحت سياسات الاستيعاب اللغوي في التعاطي مع القضية الأمازيغية وتحقيق التكامل السياسي في الجزائر؟

وينبثق عن السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- **ما الأطر الفكرية والنظرية لمفهومي اللغة، والاستيعاب؟**
- **ما إشكالية اللغة الأمازيغية في الجزائر، وما مدى استيعابها من طرف الدولة الجزائرية لتحقيق التكامل السياسي بها؟**

أهداف الدراسة

تستند أهمية هذه الدراسة أساسًا إلى كون الدولة الجزائرية تشهد تزايدًا في التعبئة السياسية والاجتماعية وتناقضات داخلية حيث ازدادت فاعليتها وتصدرت جملة الاهتمامات والانشغالات لدى السياسيين على مختلف مستويات الأبنية السياسية والثقافية وحتى الاقتصادية، إلى جانب انشغال رواد الفكر السياسي – الذين اتخذوا من إشكالية الهوية في المنطقة المغاربية عمومًا والجزائر خصوصًا محور اهتمامهم – في سبيل تحقيق تكامل سياسي وصياغة نمط ملائم لفك عقد الإشكالية يُسهم في الحلول والتسوية، من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب الاجتماعية المرتبطة بإعادة هيكلة ملف الهوية الأمازيغية، والحفاظ على خصوصيته، ببعديه اللغوي والثقافي وفق الدولة الحديثة.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة، في أنها تحاول وضع تفسير علمي أكاديمي لقضية واقعية في ظل واقع معين، حيث إن موضوع البحث يتميز بطابع منفرد، ذلك أن الدولة الجزائرية مطالبة بإحداث التغيير في أنظمتها السياسية والاجتماعية والثقافية، من خلال التأثير الداخلي والخارجي، الذي يتطلب اختيار الإطار النظري الملائم لفهم وتفسير عملية الاستيعاب، التي تسعى نحو فرز هذه العوامل لإحداث التغيير على النحو السليم وإبقاء حالة من السِلم الاجتماعي، السياسي والثقافي في مجتمعها.

الدّراسات السّابقة

في إطار استجلاء كامل أبعاد الموضوع محل البحث، ستقوم الدراسة باستعراض وتحليل بعض الدراسات المنتقاة ذات العلاقة بمضمون فكرة البحث.

جاءت دراسة: **علي محمد علي الطنازفتي، بعنوان: الهوية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بين السيد قطب وعلي شريعتي** لتأكيد الولاء والانتماء للمرجعية التوحيدية، والإعراض عن كل ما يشق وحدة الأمة الإسلامية ويبعدها عن انتمائها وولائها لدينها في هذا العصر، وذلك بالإعراض عنه والتولي عن مفاهيمه وتصوراته. والانتباه لمكائد 'الغرب' من إبهام وإلهاء ومراوغة وتضليل ... مع التدافع معه ومواجهته بالحجة في إطار الاجتهاد البناء، وليس بالاعتزال، والخنوع، مع معرفة ما يريده العصر من هذه الأمة، وذلك بوضع الاستراتيجيات، ومعرفة العواقب، لمواجهة الأهداف الغربية لحماية الهوية من التغريب وتبعاته، ومن سوء الالتباس والغموض في تحديد مفاهيم مثل: المنفعة والمصلحة.

جاءت دراسة: **محمد الكوخي، بعنوان: سؤال الهوية في شمال إفريقيا**، كمحاولة جادة لمناقشة سؤال الهوية في شمال إفريقيا من مختلف أبعاده البشرية، اللغوية، الثقافية، التاريخية والسياسية، وذلك بأسلوب علمي يوظف مختلف المعارف والمناهج العلمية المتراكمة في هذا المجال سواء في الأنثروبولوجيا أو الأركيولوجيا أو اللسانيات أو التاريخ أو العلــوم السياسية، لسبر أغوار السؤال المعقد والشائك خصوصًا في هذه الظرفية التاريخية الحساسة التي تمر بها المنطقة بعد الحراك العربي والتحولات الكبيرة التي تعرفها.

كما تناولت دراسة: **عبد الوهاب زيان، بعنوان: الجزائر والهوية والأمازيغية**، مفهوم الهوية، حيث يرى الباحث أنّها تعبر عن حقيقة الشيء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية والتي تميزه عن غيره. ركزت الدراسة على أشكال الهوية كالهوية الثقافية، التاريخية، السياسية والدينية. ثم عرّجت إلى الملف الأمازيغي الذي يستند على الهوية السياسية والثقافية، باعتبار منطقة شمال إفريقيا موطنًا للأمازيغ كما يرى الكاتب أنّ الملف الأمازيغي انصهر في الهوية الدينية بعد مجيء الإسلام إلى المنطقة. كما تطرقت الدراسة، إلى الملف الأمازيغي في مرحلتي قبل وبعد استقلال الجزائر، حيث يرى في الأولى إقصاء للبعد الأمازيغي، والتركيز على البعد العربي الإسلامي، أمّا في الثانية، أدت إلى بروز حركات اجتماعية وسياسية تطالب بفتح المجال أمام مطالب الأمازيغ.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتقييمها، ونظرا لقصور المعالجات السابقة للملف اللغوي في الجزائر يمكن التنويه على ما يأتي:

- تأتي أهمية دراستنا بغرض الإضافة العلمية والفكرية في التحقيق التراكمي في الدراسات النظرية والتطبيقية العربية لا سيما سياسات إدارة التعددية اللغوية في الجزائر.
- تحدثت مجمل الدراسات عن كيفية طرح وتشخيص أزمة الهوية الأمازيغية في شمال إفريقيا عمومًا والجزائر خصوصًا ولم تعط حلولًا لها.
- من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة لم يتم تناول ومعالجة موضوع الهوية الأمازيغية بالجزائر في بعده اللغوي.
- كما أنّ هذه الدراسات لم تتحدث عن آليات استيعاب اللغة الأمازيغية بالجزائر.

منهجية الدراسة

احتاجت هذه الدراسة إلى توظيف منهج **دراسة الحالة**.

تقسيم الدراسة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

أولا: ماهية اللغة

1- مفهوم اللغة

2- مفهوم اللغة الأمازيغية

ثانياً: التأصيل المفاهيمي للاستيعاب

1- مفهوم الاستيعاب

2- آلية الاستيعاب اللغوي والثقافي

ثالثا: مفهوم التكامل السياسي

1- التكامل

2- التكامل السياسي

المحور الثاني: الإطار التطبيقي لاستيعاب اللغة الأمازيغية في الجزائر

1- نشأة وتطور مشكلة اللغة الأمازيغية في الجزائر

2- سياسات الحكومات تجاه اللغة الأمازيغية منذ الاستقلال

3- الوضع الراهن لمكاسب الملف الأمازيغي في الجزائر

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدّراسة

لا يزال المجتمع الحالي يعاني جملة من أزمات داخلية التي يفرضها عليه محيطه، بيد أن روابط الانتماء التي تقوم عليها فكرة الهوية برمتها لا تزال تلعب دورًا جوهريًا رغم التغيرات الكبيرة التي عرفها بنو الإنسان، وفي خضم هذه العملية الطويلة التي امتدت على طول التاريخ البشري حصل انصهار كامل لتلك العناصر المتعددة فيما بينها، أو ما يمكن التعبير عنه بفكرة 'الاستيعاب' والتي تعني انصهار المكونات الثقافية المتعددة في إطار واحد عبر صيرورة تاريخية طويلة لتشكل وحدة واحدة متماسكة ومتينة تعبر عن هوية الإنسان.

إذ تُعد الدول الأوربية أول من عانى من مشكلة الهوية على إثر تبني الدولة القومية في القرن السادس عشر ميلادي، وفي ظل تغير شكل الدولة وتغير نمط الحكم خاصة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شكّل الاستقرار الاجتماعي تحديًا كبيرًا أمام هذه الدول التي عرفت نسيجًا اجتماعيًا متنوعًا في اللّغة، الدّين والعرق، فكانت مشكلة الإثنية سببًا مباشرًا في اندلاع كثير من الحروب الأهلية والإقليمية، ولعل أشهرها: 'الثورة في أثينا' و'الثورة في فرنسا'، أمّا على مستوى أعلى فالحرب العالمية الأولى وُظّفت فيها إشكالية الهوية بمختلف مستوياتها خاصة بين ألمانيا وبقية الدول الأوربية. الأمر الذي استدعى البحث عن المقاربات الناجحة في احتواء هذه الأزمات المتعلقة بالهوية.

وهنا اعتمدت حكومات الدول الأوربية سياسة التعددية بمفهومها الواسع السياسي، الحزبي والثقافي لتمكين القبائل الأوربية من تجاوز الصراع والتنافس فيما بينها وذلك من خلال الامتياز الاقتصادي والسياسي، حيث عملت النخب السياسية آنذاك على توجيه الولاء للأقليات ذات الهوية إلى دولها، بحيث كلما توسعت مكاسب الجماعات أو الأقليات من الدولة خاصة الاقتصادية منها كلما زاد شعورها بالأمان، فالرفاهية الاجتماعية تعوِض عن التعصب للجماعة، أو للقبيلة، أو للعرق دينًا، أو لغة... إلخ.

هذا ما عملت عليه الدولة الفرنسية كسياسة وقائية باعتبار كل فرد مواطنًا فرنسيًا وليس عضوًا في جماعته، أمّا المستوى الثاني من الاستيعاب فهو متعلق بالمهاجرين من جنسيات أخرى أو من قارات مختلفة، الذي أخذ أشكالًا مختلفة من الصراع سببه العنصرية، مما دفع الطرفين إلى الواجهة

من خلال الاعتقاد السائد للسكان الأصليين بحقهم في امتياز أوطانهم، في حين يرى المهاجرون أنّ الدول المستقبلة عليها مسؤولية اجتماعية حليفتها روابط تاريخية أو سياسية.

في ظل هذه التحديات المزدوجة للهوية في الوطن الواحد، وللهوية بين السكان الأصلين والمهاجرين أصبح لزومًا حل المشكلة التي تضمنت عدة مقاربات لاستيعاب الحالتين، وهذا ما انتهت إليه فرنسا في استحداث وسن مجموعة قوانين ومواثيق لتشكيل المواطنة بمفهومها الحديث من خلال اقتراب التعددية الثقافية، الأهم من هذا أنّ أوروبا قطعت أشواطًا كبيرة في استيعاب الهوية على المستوى الإقليمي المتمثل في الاتحاد الأوربي الذي استوعب كل المشكلات بمختلف أشكالها– ولم تعد تُشكل الهوية تحديات إلاّ من خلال المتغيرات الجديدة المتعلقة بالأزمات والحروب.

لا يختلف الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية في توظيف نظرية الاستيعاب، الذي أكدّها **إليوت باركن ELIOT BARKAN** مفادها: "أنّه يمكن استيعاب المهاجر عندما يكون مختلطًا بصفة مطلقة في المجتمع الأكبر من حيث مستويات المعيشة والحقوق المادية والمعنوية، في حين أنه لا يمكن استيعاب ذاكرة المهاجرين بشكل كامل"(Rachel C Rea, 2010) والاستيعاب أيضًا يتطلب المرحلية في تخطي كثير من العوامل المثيرة للخلاف، ورغم هذا فقد شهدت أمريكا أحداثًا وتطورات كبيرة عرفت أعنف المشاهد بين الأجيال خاصة بين الأفارقة والسكان البيض.

لكنّ المُقاربة الأمريكية ليست هدفَها الاستيعاب ليتشكل الوطن فقط، بل لتشكِل قوة الدولة وهي أمركة القيم السياسية، الثقافية والاقتصادية في الداخل والخارج لاسيما بعد سيادة القطب الواحد وظهور العولمة، ولا يمكن الجزم في القضاء على إشكالية الهوية فهي تعرف ارتدادات من وقت لآخر في أي دولة مهما كانت قوتها.

أمّا حالة دراستنا في الجزائر ففيها جدل كبير، وصل حد الانسداد حول إشكالية الهوية، والواقع أن هذا الطرح له امتداد نحو بداية الاستعمار الفرنسي الذي عمل بشكل كبير على تفكيك الروابط الاجتماعية الحضارية بين الجزائريين وذلك ببث أفكار الانشقاق ذات النزعة الهوياتية بين العرب والأمازيغ.

في تحليل لواقع المجتمع الجزائري تتضح أزمة الهوية التي تتشابك معها كل أشكال الأزمة التي تطال المجتمع، نراها تتوضح في بؤرة خاصة بتناول تعريف وتحديد المجتمع الجزائري، وقد تجلى هذا الجدل في مظاهر عديدة، سوف نتعرض لها بالتدقيق والتركيز، وتتحدد أطراف هذا الصراع الذي

يندرج من الجدل الهادئ إلى الاستعراض بواسطة القوة في تيارين بارزين بالرغم من وجود تيارات أخرى لكنها أقل بروزًا وأثرًا تمثلان جماعات ضغط قائمة منذ 1962.

يتشكل التيار الأول من المثقفين العائدين من المشرق والمنحدرين من الحركة الإصلاحية فجماعة المعربين تقابل منطقة نفوذ تستعمل إيديولوجية تعلن انتسابها في آن واحد للإسلام والوطنية وفي مواجهتها تتجذر جماعة الفركوفونيين في نخبة مجتمع التي تلقت تكوينها في المدرسة الفرنسية والتي تحوي داخلها التيار الأمازيغي المتجذر في عمق منطقة بعينها، وكلا التيارين له رؤية مختلفة عن الآخر في تناوله للموضوع (مسعودي بدر الدين، 2005، ص31).

إنّ أحد أبرز ما واجهه الملف الأمازيغي في الجزائر سنة 1989، والمتمثل في أزمة هوية لغوية وثقافية مستمرة، وتحدث هذه الأخيرة عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة، وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه، كما تعتبر من أعقد المشكلات التي تواجه بناء المشروع المجتمعي، وما ينتج عنها من انشقاقات وتناقضات على المستويين السياسي والاجتماعي التي لها انعكاسات على جل الميادين الأخرى.

أولًا: ماهية اللّغة

1- مفهوم اللغة:

تعتبر أي لغة أهم بكثير من أن تكون مجرد أصوات وأدوات للتفاهم أو تبليغ فكرة معينة، فهي على مستوى الماضي الذاكرة الجماعية للأمة(أحمد بعلبكي وأخرون، 2013، ص 268)، فاللغة مصممة بشكل احترافي من أجل القيام بوظائف مختلفة بين وصف الأشياء والأماكن وتناقل الأفكار والأخبار، ما يشكل عقول بعضهم البعض وإلى تبادل المعارف والخبرات، إضافة إلى دورها المهم في عملية التواصل بين الناس ما يسهل التعاون فيما بينهم ونسج علاقات اجتماعية متبادلة وضرورية لقيام وتطور أي مجتمع(محمد الكوخي، 2014، ص 120)، لذلك نجد اليوم تنوعًا لغويًا هائلًا يصل إلى حدود 6800 لغة، من بينها حوالي 3500 لغة حية والباقي هي لغات نادرة وضيقة الاستعمال(Ostler, Nicolas, 12, 2003).

خلافًا لواقع حال اللغة مؤخرًا نجد أن تركيز عديد الدراسات والنقاشات الأكاديمية ومختلف الباحثين من أجل فهمها وفهم الدور الذي يمكن أن تلعبه في المجتمعات لما تحمله من مزايا، نذكر

منهم **نعوم تشومسكي(Noam Chomsky)** الذي كان أول من اهتم بدراسة قابلية التعلم اللّغوي لدى الجنس البشري منذ الطفولة.

وفكرة أنْ نكون اليوم موجودين في عالم متعدد اللسانيات واللغات جعل الموضوع أشبه بالبرمجة حسبه، فعدم وجود تواصل اجتماعي بين بعض الأطراف في بعض الأحيان بسبب عدم فهم لمعجم كلمات تلك اللغة يعود بالأساس إلى أنّ عملية اكتساب اللغة يتمثل في بنية دماغية موروثة تقودهم إلى اكتشاف القواعد النحوية واستخدامها، إذن فاللغة هي قدرة معقدة عند البشر نشأت وتطورت على مر السنين(Rohmani nur indah dah abdurrahman, p 69).

في بدايات القرن العشرين تعرض لأول مرة عالم اللسانيات **مالينوفسكي (Malinofisky)** إلى فكرة أنّ اللّغة تلعب أدوارًا أخرى إضافة إلى ما عبر عنه **تشومسكي(Chomsky)** ، وبالتحديد في تأسيس روابط الهوية المشتركة بين الناس، مطلقًا عليها مصطلح (المشاركة الوجدانية)(محمد الكوخي، ص ص 121- 123)،إضافة إلى الوظيفة السلطوية أو ما يسمى بالعنف الرمزي حسب تعبير **بورديو (Bourdieu)**، فاللغة كالسحر يمكن من خلالها السيطرة على عقول الناس وخداعهم والسّيطرة على سلوكياتهم.

حسب ما يشير إليه المختصين يبقى أهم دور تقوم به اللغة هو تشكيلها لهوية المجتمعات وتمييزهم عن غيرهم، كما عبّر عنها الفيلسوف الألماني **فيخته (Fikhtuh)** حين أصر بأنّ أولئك الذين يتكلمون اللغة نفسها ينتمون إلى جسد واحد، وهم كلّ طبيعي لا يمكن فصله، فاللغة قادرة على ضمان تماسك الأمة والمجتمع من خلال تثبيت روابط نفسية وعاطفية واجتماعية، وهذا ما يدفع للحفاظ على الهوية وإبقاء الأجانب خارجها.

2- مفهوم اللغة الأمازيغية:

صنفت اللغة الأمـازيغيـة بـدءًا من القرن التّاسع عشر على أنّها واحـدة من اللغات الأفرو- آسيوية(Ruhlen. M, 1987)، في حين يعتبرها الأمازيغ أنفسهم إحدى أقدم اللغات السامية، فقد وضح الباحث المغربي **محمد شفيق** أنّ "**جل المفردات التي يظن أن الأمازيغية اقتبستها من العربية بعد الفتح الإسلامـي إنما هي مفردات كانت مشتركة بينهما منذ القدم... ومنه فالأمازيغيـة صـورة شبـه مجمـدة مـن لغـة قديمة تفرعت عنـها العربية في وقت ما..."**(محمد شفيق، 1976، ص 231)، يمتد مجال انتشارها في كل من شمـال أفريقيا والقـرن الأفـريقي ومنطـقة الشـرق الأوسـط.

اختلف الباحثون في الأصل الجغرافي للغة الأمازيغية، فانقسموا بين من يرى أن موطنها الأصلي هي منطقة الشرق الأوسط بالتّحديد سوريا وفلسطين، في حين ذهب آخرون إلى أصلها الأفريقي خاصة منطقة شمال أفريقيا.

تشير الدّراسات إلى أن اللغة الأمازيغية كانت لغة الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر، وبالتالي فهم ذو أصول أمازيغية، غير أنّه مع مرور الزمن بدأت في الاندثار من مناطق واسعة بداية من الفتح الإسلامي في القرن السادس ثم تلته الهجرة الهلالية في القرن الحادي عشر، مما جعل الناطقين بها يتقلص مقارنة مع زيادة عدد المتحدثين باللغة العربية. ومن هذا المدخل قسم وأسس المستعمر الفرنسي للتفرقة بين السكان الجزائريين على أساس أنهم إما عربًا أو أمازيغ، واليوم يتحدث اللغة الأمازيغية حوالي 20% إلى 30% من سكان الجزائر.

انقسم الباحثون في أصلها بين من يرى أنها فرع من اللغات السامية (كما وضح سابقًا الأستاذ **محمد شفيق)** وبين من يرى أنها أقدم من ذلك، منها الباحث الجزائري **سالم شاكر**، حيث أعتبر أن اللغة الأمازيغية أقدم من اللغة العربية وحتّى من الفصيلة السّامية نفسها، كما وأنّها لغة مستقلة عن اللّغات الأفرو–أسيوية، "**فقد ظهرت ما بين 9 آلاف و10 آلاف سنة وبأنّها لم تتفرّع عن أيّ من اللّغتين المصرية القديمة والسّامية، حتّى وإن كانت هذه اللّغات الثلاث تتداخل فيما بينها**"(مصطفى أعشي، 2002، ص 72)،وإن كان هذا الرّأي يبدو أنّه يحمل كثيرًا من المبالغة، ونحن نعلم أنّ سكان شمال أفريقيا هم نتيجة لموجة هجرة من الشّرق إلى الصّحراء الكبرى منذ حوالي خمسة (05) آلاف سنة على أعلى تقدير.

ثانيًا: التأصيل المفاهيمي للاستيعاب

1- مفهوم الاستيعاب:

بالرغم من وجود بعض الاختلافات النّظرية في تناول مفهوم الاستيعاب، إلاّ أنّ النّظرة العامة السّائدة فيما بينهم تناولت المفهوم على أنّه مرادف للاندماج أو الإدماج، فهو العملية التي تتشابه فيها عدة خصائص لأعضاء مجموعات والمجتمعات المضيفة مع بعضها البعض.

هذه العملية التي لها عدة أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية. حيث يرى **ألبا وني (Alba & Nee)**أنّ الاستيعاب هو العملية التي "**تصبح فيها الأصول العرقية للأفراد أقل أهمية فيما يتعلق بأعضاء مجموعة عرقية أخرى ولكن ليس بالضرورة مجموعة الأغلبية العرقية**"(Alba

Richard and Victor Nee, 2003, p10)، هذا يعني أنّه يجب على الفرد المحافظة على الروابط أو التقاليد العرقية الأصلية ولا تحل محلها روابط وتقاليد المجتمع المضيف، إذ أنّ أوجه التشابه والمصالح المشتركة بين المجموعات العرقية تأتي لتحل محل الاختلافات العرقية أثناء التفاعل بينها، حتى وإن حافظت مجموعة الأقلية العرقية على روابطها الأصلية، ويمكن أن تحدث هذه العملية على مستوى جيل واحد وعبر عدة أجيال، ومنها على مستوى الفرد والجماعة.

في الطرف الآخر، يجادل بعض المفكرين بأن الاستيعاب قد يكون عاملًا للتقسيم نتيجة الاتصالات المتوقعة بين الثقافات المتنوعة ذات سمات أو خصائص مختلفة، مما يؤدي إلى إحياء سيناريوهات عرقية أو تقسيم عرقي طويل الأمد، في الوقت الحاضر يتفق معظم الباحثين على أن الإجابة النظرية على سؤال الاستيعاب لن تتخذ شكل نعم أو لا وتعتمد على مجموعة من الظروف (ميول التقارب أو الاختلاف) وتعتمد على توافر الموارد والفرص التي تتأثر بالمواقف السياقية والتاريخية لها(Esser, H, 1990, Pp 73–100).

يؤكد **باركان (Barkan)** أنّ الاستيعاب هو عملية متعددة الأبعاد والخصائص اللغوية والثقافية، السلوكية والتعريفيّة لجماعتهم الأصلية، بالإضافة إلى الأنشطة الهيكليّة التي تميّزهم عن غيرهم، ويشير إلى أنّ الاستيعاب هو أنْ لا يفقد أحدهم الذاكرة اللغوية والثقافية تمامًا، وإنما أن يناسب (يندمج أو يتماهى) أو يتم تعريفه مع المجتمع الأكبر أو الأساسي، ولم يعد يُنظر إليهم على أنّهم مميزون من قبل أعضاء المجتمع العام.

كما يشير **باركان (Barkan)** أنّ الاستيعاب يحصل على مراحل وهناك بعض الخطوات من الممكن أن يتم تخطيها اعتمادا على العرق والمستوى التعليمي أو المعتقدات الدينية للمهاجرين القادمين(Barkan, Elliott, 1995, Pp 38–75).

إذن؛ فالاستيعاب هو عملية من خلالها تقوم الجماعات المنفصلة بشكل رسمي بتشارك الحضارة المشتركة والاندماج مع بعضها اجتماعيًا، وحينما يخضع المجتمع للاستيعاب تبدأ الاختلافات ما بين الجماعات بالتقلُّص، فالتعـددية اللغـوية والثقافيـة من جهة مقابلة تظهر عندما تستمر الجماعات بهوياتها الفردية مستقلـة ومنفصلة في المجتمعات التعددية، وبهذا تستمر حضارتـهم وعاداتهم الاجتماعية عبر الوقت.

2- آليات الاستيعاب اللغوي والثقافي

تحدث عملية الاستيعاب عادة عبر ثلاث مستويات: الفرد، المجموعة والثقافة، فإنّ الاستيعاب حسب بارك وبورغس (Park & Burgess) هو عبارة عن عملية تشابك وانصهار يتشارك فيها مجموعة من الأفراد والجماعات ذكريات، مشاعر ومواقف أشخاص آخرين، وتقاسم تجاربهم اللغوية والثقافية والتاريخية معًا، كما أنه عملية التكيف أو التكييف التي تحدث بين أعضاء جنسين مختلفين بسبب اتصالهم لفترة طويلة وفي حالة وجود الظروف النفسية اللازمة ويؤدي إلى تجانس أكبر أو أقل للمجموعات، أي أنّ أولئك الذين يختارون هذه الآلية لديهم تفضيل لثقافة الأغلبية ويرغبون بالنشاط والانخراط في مجموعات أخرى ذات ثقافات متعددة، لأنّ الثقافة بمعناها لا تقتصر على الانتماء الإثني أو القبلي لأفراد المجموعة (Park, R. E. and Burgess ,1921,p734).

ومن جانب آخر، يتضمن الاستيعاب سلسلة من العمليات اللغوية والثقافية بدءًا من (التثاقف) وهو أول عملية فرعية للاستيعاب الثقافي الذي ينطوي على عدة عمليات معقدة من الانتشار الثقافي وبعض التغيرات التي تنتج تشابهًا ثقافيًا ولغويًا أكبر بين مجموعتين أو أكثر والإقرار بتنوع الثقافات، مرورا بالبنيوية (التكامل) أي الثقافة المؤسسية التي تحدث بفعل اندماج اقتصادي بين مجموعتين أو أكثر وتناول الاحتياجات اللغوية والثقافية الفريدة الملائمة للسياقات اللغوية والثقافية المختلفة بهدف التطلع لأعمال مستنيرة ثقافيًا، وانتهاءً بالنفسية المترابطة التي تشير إلى النمو المتشابه في الشخصية والأفكار (تحديد الهوية)، حيث يمكن تطوير هذه الثلاثية بشكل أكبر وأوسع مع أخذ بعض الاعتبارات الإضافية للعوامل السياقية والجماعية التي تشكل كل من هذه الأبعاد إما عن طريق تعزيز أو منع النتائج الاستيعابية (Yinger, J. Milton, 1981, p249–264).

في ضوء ما تقدم، نلاحظ أنّ تطبيقات آليات الاستيعاب الثقافي لم تنحصر في الأبحاث والدراسات اللغوية والثقافية، بل إنها قد تعدّت ذلك إلى الجوانب الاقتصادية والنفسية... وذلك في محاولة لإحداث تغييرات عميقة في طريقة تفكير المجتمعات لتنعكس محتوياتها الفكرية على صعيد الحياة اليومية وكيفية تعاملها مع الهويات الفرعية دون تمييز.

تأسيسًا على هذا الاعتقاد، يُلاحظ أنّ تعدد آليات الاستيعاب جاءت ضمن السياسات التي انتهجتها بعض الدول وفق متطلباتها الداخلية والخارجية، مما يخدم مصالحها واستمرارها مع الحفاظ على خصوصيتها الهوياتية الأصلية، والعمل على وضع قاعدة يوظفونها ويتعاملون بها للاحتفاظ

بمختلف التباينات اللغوية والثقافية والعرقية والدينية... للجماعات التي استوطنت فيها والقادمة إليها بدلًا من تكون آلية لدمج تلك الثقافات وتحويلها إلى ثقافة عالمية واحدة ودون نفي الآخر.

ثالثًا: مفهوم التكامل السياسي

تعريف التكامل: ترجع كلمة التكامل في أصولها اللاتينية إلى كلمة Integrites والتي تعني التكميل أو التمام، فالتكامل هو مفهوم يطلق على العملية التي يمكن بواسطتها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض، وهو اشتراك مجموعة الوحدات المكونة لأية بنية بحيث يحدث التفاوت والتماسك في الوظائف الطبيعية والحيوية والتقنية.

التكامل السياسي:

يشمل التكامل المؤسسي في المجتمع الآمن وفي السياسات العامة والاتجاهات.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي لاستيعاب اللغة الأمازيغية في الجزائر

تثير مسألة الملف الأمازيغي في الجزائر إشكالية معقدة ومتداخلة تحتاج لنظرة معمقة والتعامل معها قصد احتوائها ومعالجة تصوراتها والحفاظ عليها من أجل صهر الاختلافات والتباينات اللغوية والثقافية بين الجماعات وتحويلها إلى عامل إثراء واعتراف متبادل، وانطلاقًا من ذلك، سعى حاملي الملف الأمازيغي إلى المطالبة بإدراج الأمازيغية ببعديها اللغوي والثقافي ضمن الهوية الوطنية الجزائرية.

في الحقيقة لا يتوفر تاريخ دقيق لتوقيت ظهور أزمة الهوية في الجزائر، لكن التاريخ الأرجح لبدايتها هو نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، حين قاد عدد من المناضلين الجزائريين انشقاقًا عن حزب الشعب أحد أكبر الأحزاب الوطنية حينها بدعوى عدم اعترافه بالملف الأمازيغي كمكون للهوية الوطنية الجزائرية، وفي مواجهة هذا الانشقاق وبالتوافق مع اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية (1954) كان الرد هو اعتماد لغة قومية عربية صرفه.

1- نشأة وتطور مشكلة اللغة الأمازيغية في الجزائر

عند استعمار فرنسا للجزائر سنة 1830م، كانت الجزائر تعيش في ظل بنية اجتماعية وسياسية تقليدية هي نتاج تاريخ طويل امتد لقرون عديدة، تلعب القبلية الدّور الأبرز فيها (محمد الكوخي، ص 327).

يعود تاريخ تناول الملف الأمازيغي للجدال أوّل مرّة داخل الجزائر إلى أربعينيات القرن العشرين، وبالتّحديد سنة 1949 فيما عرف بالأزمة البربرية، وذلك بعد حدوث اختلاف بين أعضاء من القبائل الأمازيغ المنظمين إلى حزب الشعب الجزائري PPA الذي تأسس سنة 1937 بفرنسا ترأسه **مصالي الحاج** بالانتخاب، الذين نادوا بضرورة إدراج البعد الأمازيغي في تنظيم الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال الذي اعتبر رئيس الحزب أنّ الأمة الجزائرية عربية إسلامية حرصًا منه على توحيد الصف بين أبناء الجزائر آنذاك محاولة منه لتجنب المواجهة المباشرة مع السلطات الفرنسية واعتماده على مطالب وطنية بحتة.

في المقابل، رأى الأمازيغ ومنهم **حسين آيت أحمد** أنّ في هذا استفزازًا وتجاهلًا للتاريخ الجزائري قبل الإسلام. وانتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، وتم استبدالهم بقيادات أمازيغية أخرى ليست من دعاة المكوّن الأمازيغي (Sadek Hadjeres, 2001). حيث عمل أنصار النزعة الانقسامية الأمازيغية بالجزائر على تجنيد الطلاب الجزائريين بالتحديد في منطقة القبائل (تيزي وزو وبجاية والبويرة)، وعلى المستوى القاعدي شرعوا في بث أفكارهم وتوجهاتهم الفكرية ضدّ السلطة القائمة آنذاك والتشكيك في نهجها السياسي العربي الإسلامي، فكانت أفكارهم تلقى الرفض من أغلبية مناضلي الحزب أثناء اللقاءات التي كان ينظمها حزب الشعب الجزائري والتي كانت تنحو منحى التقسيم والتشتيت بين أعضاء الحزب وأبناء الشعب (أحمد بن نعمان، 1997، ص ص 29-30)، وفي سياق ذلك، بدأ النضال على مستوى النخب السياسية في المهجر بفرنسا ضمن الحركة الوطنية التي عرفت أول إثارة لمسألة الملف الأمازيغي في الجزائر فيما عرف بالأزمة البربرية لسنة 1949 داخل حزب الشعب الجزائري، لكن تم إغفال هذه المسألة قبل الاستقلال باعتبارها عامل تفرقة بين أبناء الشعب الواحد، والتوجه التام نحو طرد المستعمر الفرنسي من الجزائر (أحمد بن نعمان، 1997، ص ص 35-36) فالثورة الجزائرية خففت من تلك الخلافات لكن أزمة الهوية بقيت عالقة.

2- سياسات الحكومة تجاه اللغة الأمازيغية منذ الاستقلال

اتّفق قادة الثّورة الجزائرية بعد الاستقلال خاصة من الذين تولوا الحكم على بناء دولة قائمة على الأحادية اللغوية والثقافية لرفع تحديات التنمية وبناء المجتمع الجزائري دون تمييز وقمع لأيّ مطالبة أو إظهار للخصوصيات اللّغوية المحلية، فكانت العروبة والإسلام المرجعيتين الثّقافيتين الحصريتين لانتماء الدّولة الجزائرية، فعند تولي **أحمد بن بلة** رئاسة الجزائر (1962- 1965)خرج

في أول تصريح له لتأكيد ذلك حين قال: "**نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب**"(شبوب أبو طالب، 2006)وتلى ذلك تطور في موضوع النقاش ليشمل معايير جديدة في تحديد الهوية الوطنية الجزائرية من طرف السلطة الجزائرية وذلك بإقصاء بعدي اللغة والثقافة الأمازيغيتين من تشكيلها، مؤكدين على عروبة الجزائر.

ورغم كلّ تلك السّياسات الّتي تبنتها الدّولة من أجل توحيد الهوية الوطنية، إلاّ أنّ مناصري القضية الأمازيغية لم يتوقفوا عن مساعيهم، حيث ظهرت في سنوات 1965 و1966 مجموعات شبّانية من الطلبة والتّلاميذ الّتي كانت تعمل على زيادة النّشر والتّنشيط الثّقافي الأمازيغي، حتى تأسست جمعية **الأكاديمية البربرية** في باريس سنة 1967 على يد **بسعو محند أعراب**. تمكنت هذه الجمعية من القيام بعديد النّشاطات اللّغوية من أجل تطوير اللّغة الأمازيغية ونشرها في أوساط الطّلاب المهاجرين في فرنسا.

أمّا على المستوى الدّاخلي فإنّ الرئيس الرّاحل **هواري بومدين** تبنّى عدّة سياسات صعّدت في منحى رفض الدّولة لأيّ اعتراف بالهوية الأمازيغية ضمن الهوية العامة الجزائرية كمنع عرض الأعمال المسرحية النّاطقة بالأمازيغية، كما تمّ وضع نظام رقابي أمني صارم وقمعي لكل من يشتبه في أنّه من أنصار النّزعة الأمازيغية، واستتبع ذلك تدخل الطّرف الفرنسي باستضافته لهؤلاء المشوشين والاعتراف بأحقية مطالبهم الانفصالية، وذلك من أجل تقوية نفوذها في الجزائر. لقد لعب المطلب الأمازيغي بمختلف أشكاله السياسية والاجتماعية دورًا بارزًا في إعادة طرح قضية الهوية في الجزائر خاصة في أبعادها التاريخية والثقافية واللغوية، وبعث التشاور الوطني حول قضية الملف الأمازيغي(ناصر سعيدوني، 2021، ص 218).

كما تميّزت فترته الرّئاسية بانطلاق أوّل مراحل التّعريب بالجزائر، لينتقل الجدال الفكري حول أزمة الهوية الجزائرية من طابعه السّلمي إلى التّصادمي. فبدأت أول المواجهات بين دعاة الأمازيغية من الفرانكفونيين والسلطة حول المسألة الهوياتية الوطنية، من خلال إعادة بعث تقييم مشروع بناء الدّولة الجزائرية ومناقشة الطّرق التي يجب أن تتعامل بموجبها تجاه هذا التّباين اللغوي والثقافي.

في نهاية الستينيات اتجهت مجموعة من الأمازيغيين إلى النّشاط على المستوى الخارجي، وفي فرنسا بالتّحديد قاموا بإنشاء الأكاديمية البربرية (الأمازيغية)* للتعبير والمطالبة من خلالها بإدراج اللغة والثقافة الأمازيغية في تكوين وتحديد معالم الهوية الوطنية الجزائرية(رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المجلس الأعلى للغة العربية، 2018، ص 54).

لم تعد الأطروحة الأمازيغية إلى الساحة السياسية الجزائرية إلاّ بعد وفاة الرئيس **هواري بومدين** سنة 1978، ليصعدّ دعاتها مطالبهم نحو المطالبة بإلغاء التّعريب الذي في نظرهم هو دخيل على الجزائر، وصلها بداية على يد الفاتحين العرب والمسلمين، وأخيرًا على يد العرب الذين درسوا في بلدان المشرق العربي، كمصر، سوريا، العراق، فلسطين، وغيرها من الدول العربية. فشكلّوا تحالفًا استراتيجيًا لمواجهتها مع الفرنكوفونية خوفًا من تفوق العربية على الأمازيغية(يحي أبو زكرياء، 09 أوت 2022).

لقد فتحت الاحتجاجات السلمية للربيع الأمازيغي سنة1980 أبواب الحوار قادته مجموعة من النخب السياسية والأكاديمية، ليكون بذلك الأول من نوعه وطنيًا وموضوعه الرئيس هو (المسألة اللغوية والثقافية بالجزائر) وذلك من خلال انتهاج سياسات معدة للوصول إلى هذا الهدف تحديدًا، ما نتج عنه إنشاء الحركة الثقافية البربرية MCB كحاملة للمطالب اللغوية والثقافية للمكون الأمازيغي بالجزائر(ناصر جابي، ص 87)

عرفت الجامعة الجزائرية بتاريخ 03 مارس 1980 حركة طلابية واسعة مشكّلة من نخب طلابية وثقافية خاصة بالمركز الجامعي بمدينة تيزي وزو، التي كانت مركزًا لاستقطاب الاحتجاجات التي تنادي بالتّميز اللغوي والثقافي وإثرائه(SALEM Chaker, 1998, p 103)بعد ما قامت قوات الأمن الجزائرية بتوقيف كل من الأستاذ **مولود معمري** ومرافقه **بن شاكر** بذراع بن خدة (تيزي وزو)، ومنعهما من إلقاء محاضرة محتواها حول الأشعار القبائلية القديمة، كما تمّ خلالها إلغاء حفل موسيقي لفرقة 'أمازيغن إيمولا' المبرمجين بالمدينة بدعوى أنهما يمسان بالأمن العام(رابح لونيسي، ص 81).

في مقابل ذلك، أدّت عملية المنع هذه إلى زعزعة الوضع وتأزيمه، فكانت تلك الشرارة الّتي ألقت بضلالها على ملف علاقة الدولة الجزائرية مع الأمازيغ، فمباشرة بعد انتشار هذا الخبر انطلقت

*الأكاديمية البربرية (L'Académie berbère): هي جمعية ثقافية أسست بفرنسا عام 1966 من طرف عدة أساتذة وأكاديميين وفنانين وصحفيين أمازيغ كلهم من منطقة القبائل الجزائرية بقيادة محند أعراب بسعود، للنهوض بالثقافة الأمازيغية.

مظاهرة شارك فيها حوالي مائتي 200طالب انطلقت من جامعة تيزي وزو باتجاه مقر الولاية، مرورًا بثانوية **العقيد عميروش** منددين بالقمع اللغوي والثقافي، ومنادين بـ 'الأمازيغية لغتنا'، واستغلالًا لذلك، استطاعت بعض التنظيمات الشيوعية أن تستعمل الحادثة لتأجيج الوضع وعلى رأسها منظمة مجموعة الثورة الشيوعية(Ramdane Redjala, 1991, p173-175)، لتنظم لمجموعة المحتجين قطاعات وشرائح اجتماعية أخرى من المصانع والإدارات المحلية والمستشفيات، بعد الدّعوة إلى الإضراب العام ليوم 16 إبريل 1980.

في ضوء ذلك، استمرت المواجهات بين النظام الجزائري المتمثلة في سلطة الوالي، وبين دعاة الأمازيغية، من أجل إضفاء الصفة المؤسساتية على اختلافاتها وتمايزاتها وجعلها جزءً لا يتجزأ من المجال العام، بدءً باحتجاجات الطلبة الذين وصلوا إلى قرى ومداشر الولاية رافعين شعارات منها: 'تنكسر ولا ننحني'، وقاموا بغلق طرق الولاية الرئيسة، ومن ثمّ تمت المواجهة الميدانية بين المواطنين وقوات الأمن واستمرت لأكثر من ست (6) ساعات، سميت فيما بعد باسم (الربيع الأمازيغي).

لقد أسفرت هذه المواجهات على خسائر مادية وبشرية قُدّرت بثلاثين (30) قتيلا و(433) جريحا(رابح لونيسي، ص 85).في خضم ذلك، انعقد ملتقى **إعكوران** يوم 01 أوت 1980 وامتد إلى غاية 31 أوت من نفس السنة، مسفرًا عن إنشاء أوّل حركة ثقافية بربرية حاملة لأهم المطالب الأمازيغية والمتمثلة خاصة في الاعتراف باللّغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللّغة العربية. بالإضافة إلى فتح حوار شامل وجاد بين مكونات المجتمع الجزائري ومؤسسات الدولة بمتابعة وإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية لتحقيق تلك المطالب (Seminaire de YAKOUREN, 1980).

وتجددت مرّة أخرى الاشتباكات لتبلغ أوجها مع انتفاضة 05 أكتوبر لسنة 1988، عندما تمت المواجهة ما بين دعاة الأمازيغية والنظام تعبيرا عن إحساسهم بالتهميش الثقافي والاجتماعي والاقتصادي مقارنة مع بقية فئات المجتمع من خارجي الجامعات.

فضلًا عن ازدياد عدد الأمازيغ العاطلين عن العمل الذين تم تسريحهم من أجهزة الدولة (عمرو الشوبكي وآخرون، 2011، ص 319)، ليكون بذلك محطّة حاسمة لصالح دعم المطلب الأمازيغي، خاصة مع إقرار الدّستور اللّيبرالي بتاريخ 28 فيفري 1989، الّذي كرّس التّعدّدية الحزبية والحريات. وللإشارة هنا لم يتناول الدستور الجزائري لسنة 1989 مسألة الملف الأمازيغي ولم يذكرها ضمن مواده.

نتج عن هذا النّهج جملة من التّطورات أبرزها إنشاء لأوّل مرّة قسمين للّغة والثّقافة الأمازيغية بجامعتي تيزي وزو وبجاية سنتي 1990 و1991 (ناصر جابي، ص 87)، إضافة إلى تمدّد العمل الجمعوي والاحتكاك الثّقافي والسّياسي ليشمل مناطق أخرى خلفًا لمنطقة القبائل، مثل منطقة الأوراس، بني مزاب بالجنوب الجزائري والهقار.

أمّا على المستوى السّياسي فقد دخل المطلب الأمازيغي ضمن برامج الأحزاب السّياسية لكن بدرجات متفاوتة، فالأحزاب ذات التّوجه العلماني مثل RCD جعلته من ضمن أولوياتها، مطالبة بعلمانية الدّولة وتكريس التّعدية الفكرية لغةً، ثقافةً وديناً. أمّا الأحزاب ذات التّوجه الوطني أو الإسلامي مثل حزب FFSذو التّوجه الوطني الاشتراكي، فقد اعتبر القضية الأمازيغية قضية هامشية يستخدمها كخطاب فقط للتّعبئة في الحملات الانتخابية بالمناطق النّاطقة بها. لتخوض عمومًا الأحزاب ذات البعد الأمازيغي الانتخابات التّعددية التّشريعية والمحلية سنتي 1990 و1991.

وفي سنة 1991 عرفت الجزائر أحداث دموية سميت بـ 'العشرية السوداء'، ودخلت ضمن أزمة امتداد المد الإسلامي، وذلك بعد فوز التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية، ممّا جعل مشكلة الملف الأمازيغي من القضايا الثانوية، واضطر دعاة الأمازيغية إلى مجاراة السلطة، فتحولوا إلى حلفاء للنظام الجزائري تحت راية الدفاع عن القيم الديمقراطية والتعددية السياسية، وهذا ما شتت جهودهم بين النشاط الثقافي والعمل السياسي والنضال الحزبي، وتمركزت مطالبهم على ضوء الواقع الصّعب الذي كانت تعيشه الجزائر(ناصر الدين سعيدوني، 2004، ص 177).

لكن مع استمرار الوضع تحوّلت تلك الأحزاب والتّيارات نحو تبنّي نظرة أكثر براغماتية نحو قضيتهم الأصلية الأمازيغية، وأرادوا انتهاز فرصة ضعف السلطة بدفعها للاستجابة لمطالبهم ومنحهم مزيدًا من الحقوق والحريات في ممارسة ثقافتهم، كانت هذه بلا شك حركة تمرد خطيرة على النظام الجزائري كان من شأنها أن تشعل فتيل حرب أهلية في الجزائر آنذاك. ونذكر هنا ما قام بها ما يزيد عن مليون تلميذ بمنطقة القبائل سنة 1995، حين قاموا بالانقطاع عن الدّراسة استجابة للحركة الثّقافة البربرية في سعيها للضّغط على الدّولة الجزائرية من أجل إدراج اللّغة الأمازيغية في المدرسة، خاصة مع التّقدّم الهيكلي الّذي حصل تلك الفترة من خلال تأسيس كلّ من المحافظة السّامية للأمازيغية والكونغرس العالمي الأمازيغي سنة 1995.

ما يمكن إيراده هنا، أنّه وبسبب تراجع السلطات الجزائرية التي كانت تجابه الأزمة الدموية في بداية التسعينات كانت الفرصة للمرة الثانية مواتية للناطقين باسم القضية الأمازيغية للضغط على السلطة من خلال شن **'إضراب المحفظة'*** تحديدًا ما بين سنتي 1994– 1995 كتتويج لعمل هوياتي دؤوب شهدته منطقة القبائل بهدف اعتماد اللغة الأمازيغية وترقيتها واعتبارها لغة تعليم، وصوغها كثقافة ذات مقومات جديدة، وهو ما تم فعلًا(جعفر خلوفي، 2015)، فتمّ إنشاء المندوبية السامية للأمازيغية سنة 1995 من قبل حكومة رئيس الدولة السابق **اليامين زروال** مقرها بالجزائر العاصمة، لتكون أوّل مؤسسة تعنى باللغة الأمازيغية في شمال أفريقيا، مهمتها الرئيسة التّعجيل في ترقية الأمازيغية لدمجها في النظام التعليمي والإعلامي والسياسي. إلى أن جاء التعديل الدستوري الجزائري لسنة 1996، والذي صوّت له الشعب الجزائري 'بنعم' في الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996، فتضمنت الفقرة الثالثة في ديباجة الدستور ما يلي: "وكان أوّل نوفمبر 1954 نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجًا عظيمًا لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسيّة لهوّيّتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة. وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد"(دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1996).

وفي ضوء ذلك، جاءت تفاعلات الدولة الجزائرية للاعتراف بأنّ الملف الأمازيغي مكوّن أساسي في تحديد معالم الهوية الوطنية الجزائرية ومقوم أساسي لها، والإقرار بها هو في حد ذاته يعبّر عن احترام واستيعاب الدولة لكافة التباينات اللغوية والثقافية للمجتمع الجزائري"، **وذلك من منظور أنّ الدولة عبارة عن مشترك عام، ولا يحق لأيّ مكون اجتماعي أو ثقافي أو سياسي القيام باحتكاره على حساب المكونات الأخرى**"(حسام الدين علي مجيد، ص 201)،وفي الوقت ذاته إبعادها عن دائرة التنافس الداخلي والصراع الخارجي، كونها تحمل مشروعًا هوياتيًا تعمل من خلاله على تأكيد أصولها الأمازيغية والحفاظ على هويتها اللغوية والثقافية في إطار ما يعرف بالتعددية والتنوع.

اِمتد التطور الحاصل لأبعاد موضوع الملف الأمازيغي إلى سنة 1998 حين أعلن الرئيس الجزائري السابق **اليامين زروال** سريان تطبيق قانون اللغة العربية اعتبارًا من 05 جويلية 1998، "وكان اغتيال المطرب الأمازيغي معطوب الوناس، مناسبة لتظاهر القبائل الأمازيغية ممثلة بأحزابها

*إضراب المحفظة (1994-1995): هو إضراب مصغر لطلبة الثانويات تخللته أنشطة ثقافية متعددة يسعون من خلاله إلى الضغط على السلطة للاعتراف بالمكون الهوياتي الأمازيغي (لغة – ثقافة)، الذي دام عاما دراسيا كاملا.

ضد قانون استعمال اللغة العربية واستمرت الاحتجاجات إلى يوم 09 جويلية 1998"رفع خلالها جموع المتظاهرين لافتات من بينها الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية لتنعكس محتوياتها على الدساتير الجزائرية مستقبلًا(عز الدين المناصرة، ص 32).

من البارز أنّ حماسة الفرنسيين ودفاعهم عن اللغة الأمازيغية في الفترة الاستعمارية وبعدها، والدعم السياسي الكبير التي حظيت به القضية، لم يكن حبًا في الأمازيغية ولا الأمازيغ، لكن دوره الرئيس هو التقليل من شأن اللغة العربية كونها لغة القرآن الكريم –الإسلام– باعتبارهما ركني الهوية المقاومة للمشاريع الاستعمارية في الجزائر، وعليه، تم استهداف وزعزعة الاستقرار اللغوي والثقافي في الجزائر. لقد سعت فرنسا جاهدة إلى تحويل اللغة الأمازيغية من لغة تواصل اجتماعي إلى لغة ثقافية منافسة للعربية بعد أن تمكنت دستوريًا وقانونيًا (أحمد بن نعمان، ص 30).

في هذا السياق، سعى مناضلي وحاملي مشروع الأمازيغية إلى إنشاء علاقات مع مختلف القوى الخارجية والتواصل مع الهيئات الأممية ودول الاتّحاد الأوروبي، وتحويل الخطاب الأمازيغي كأداة للتواصل ومد جسور الحوار باعتباره أداة مشروعة لتحصيل المطالب والدفاع عن المكتسبات والثقافة التي ينتمون إليها، وطريقًا لتحصيل حقوق الإنسان بما فيها الحقوق اللغوية، الثقافية، الديمقراطية والحرية في ظل تحذيرات اليونيسكو من اندثارها(جواد غسال، 2022)، فبحسب هذا الطرح نفهم أن حدود مطالبهم هي السماح لهم بالتعبير بلغتهم والتمسك بثقافتهم لا غير.

بالرجوع إلى المرجعية التاريخية في حوار مقابلة تلفزيونية حول ملف اللغة الأمازيغية في الجزائر، على لسان **عبد الحميد مهري** الوزير السابق والأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطني إنّ: "**الأمازيغية بالنسبة إلينا حددتها في الحقيقة نصوص جبهة التحرير الوطني في بداية الثمانينات بعد أحداث تيزي وزو، لكن التطبيق لم يسر. بالنسبة إلينا اللغات الشعبية سواء كانت: أمازيغية أو اللغة العربية؛ هي جزء من تراثنا ومن تاريخنا، وبالنسبة إلينا الأمازيغية تراث ولغة نتبناها. المهم، هو أن القضايا المطروحة تحل عن طريق الحوار، وأن لا تدخل في المعادلة اللغة الفرنسية، بصراحة اللغة الفرنسية لغة أجنبية نبحثها مع اللغات الأجنبية، أما المعادلة الوطنية فنحن مستعدون للحوار ولا نعتقد أن بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية تضارب أو تناقض كلي، على العكس أنا أرى فيه إثراء، مع الأسف فيه خلفيات، فيه رواسب تاريخية فيه كثير ممّا بثه الاستعمار من تصورات خاطئة والذي يبعث العصبية في الطرفين، من هو متعصب للأمازيغية يبعثه إلى التطرف مضر ومن هو**

متعصب إلى العربية كذلك، وهنا تأتي ربما ضرورة اليقظة من طرف الوطنيين، حتى لا تكون القضايا الوطنية سواء كانت لغوية أو ثقافية، الثغرة يدخل منها الاستعمار"(موقع التلفزيون الجزائري، 2022).

3- الوضع الراهن لمكاسب الملف الأمازيغي في الجزائر

لمساندة ودعم مكانة الملف الأمازيغي في بعدها اللغوي والثقافي تم صياغة مشروع استيعابي جديد ضمن السياسة العامة للدولة أقره الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بدءًا من توليه الحكم سنة 1999، الذي تضمن جملة من المشاريع والاستراتيجيات تهدف إلى انتهاج سياسية التعددية الثقافية في الجزائر.

وعلى هذا الأساس، ومنذ السنوات الأولى لحكمه سعى **عبد العزيز بوتفليقة** تجاه موضوع الملف الأمازيغي إلى اتخاذ سياسة استيعابية اختلفت عن سياسة سابقيه من الرؤساء خاصة بعد تصاعد وتيرة أحداث الربيع الأمازيغي* لسنة 2001، الذي جاء في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى نسبة 30 % في وقت كانت الجزائر محققة لعوائد مالية كبيرة بفضل عوائد النفط والغاز(أزنزار، 2005).

تعود أحداث الرّبيع الأمازيغي لسنة 2001 على إثر مقتل الشّاب **قرماح ماسينيسا** على يد دركي إثر وقع اشتباكات بين قوات الأمن والقبائل، على إثر ذلك تحرّكت تنسيقية العروش نحو اتّهام السّلطة بالتّهاون مع مقتل الشّاب من جهة، والعمل على تنظيمها لوقفة احتجاجية من جهة أخرى، خاصة بولايتي تيزي وزو وبجاية. وبالفعل فقط انطلقت المسيرة المليونية يوم 14 جوان 2001، من منطقة القبائل نحو الجزائر العاصمة، وتسببت في عديد الخسائر المادية من حرق وتدمير واجهة المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة(أحمد روابة، 2019).

وفي خضم ذلك، ظهرت الحركة المطلبية الأمازيغية والمتمثلة في 'حركة العروش والمواطنة'* التي حددت مطالبها الثقافية والسياسية في اجتماع مندوبي التنسيقيات بمدينة القصر محافظة بجاية يوم 2001/06/11، في دار الشباب **مولود فرعون** واعتبرت تلك المطالب المذكورة بأرضية القصر*

* الربيع الأمازيغي 2001: احتجاجات دامية في منطقة القبائل (الأمازيغ) بالجزائر انطلقت شرارتها بسبب وفاة طالب الذي أصيب بطلق ناري من مقر الدرك الوطني لبني دوالة وهي بلدة جبلية قريبة من تيزي وزو شرق الجزائر والحادثة وقعت بينما كان سكان منطقة القابل يستعدون للاحتفال بالذكرى الحادية والعشرين لـ 'الربيع الأمازيغي 20 أبريل 1980'.
*حركة العروش والمواطنة: هي حركة تنسيقية ذات نزعة أمازيغية مركزها منطقة القبائل بالجزائر ارتبط تأسيسها بأحداث الربيع الأمازيغي 2001.
*لائحة أرضية القصر {أنظر النسخة الأصلية في قائمة الملاحق}

الحد الأدنى الذي يمكن التفاوض في شأنه مع السلطات الجزائرية التي تبلورت في لائحة ضمت خمسة عشر مطلبًا، وتمت المصادقة عليها من طرف المندوبين وعدّدوا نقاطها كالتالي:

- التكفل العاجل للدولة في علاج جميع الضحايا من الجرحى، وعائلات شهداء القمع خلال أحداث الربيع الأمازيغي.
- محاكمة جميع المتورطين ومنفذي الجرائم في حق المتظاهرين أمام محكمة مدنية، وعزلهم من قطاع الأمن، والوظائف العمومية.
- إعداد قانون أساسي يعتبر ضحايا أحداث الربيع الأمازيغي شهداء، وحماية الشهود من تلك الأحداث.
- إخراج قوات الدرك، وقوات التدخل الخاصة من المنطقة.
- إلغاء الملاحقات القضائية للمتظاهرين وبراءة من تم الحكم عليهم خلال الأحداث.
- الإيقاف الفوري لأعمال التخويف، والاستفزاز لأهالي المنطقة.
- حل لجان التحقيق المعينة من طرف الدولة.
- تلبية المطالب الأمازيغية التي تتعلق بالهوية، اللغة، والثقافة دون عمل استفتاء، وبلا قيد أو شرط، واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية.
- ضمان الدولة لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكافة الحريات الديمقراطية.
- إيقاف كل السياسات التي تؤدي إلى التخلف، وتشريد الشعب الجزائري.
- وضع خطة اجتماعية اقتصادية بصورة عاجلة لتنمية منطقة القبائل.
- القضاء على جميع أشكال الظلم، الإقصاء و'الحقرة'.
- إعادة كل الامتحانات للطلبة والتلاميذ الذين لم يتمكنوا من اجتيازها بسبب التظاهرات.
- إقرار منحة بطالة لمن لا يجد فرصة عمل تكون نسبتها 50% من الأجر الحكومي.

وضع كافة الوظائف التنفيذية وقطاع الأمن تحت السلطة الفعلية للهيئات المنتخبة ديمقراطيًا، بشرط الرد الرسمي، والعاجل للائحة القصر الموقعة في 2001/06/11(Refugee Review Tribbunal – 9–10 ,2005, p p Asutria) ومن خلال ذلك أضحى على الدولة أن توسع نطاق الحوار والتشاور لتكون منفتحة على كافة المطالب الجماعية بهدف وقف التدخلات الأجنبية في

سياستها وتعزيز هويتها ومساندتها وفرض هيمنتها الداخلية والخارجية في إطار مشروع مجتمعي متكامل.

لعب منهج الحوار مع الدولة الآلية الأبرز والأكثر تأثيرًا في صنع القرارات وفقًا للتطورات الحاصلة في ظل الحراك الأمازيغي لسنة 2001، وبالتالي تعتبر هذه الآلية ضرورية، ولقد تضمن التعديل الوزاري الذي عقب أحداث 2001 من الناحية العملية متابعة ومعالجة الملف الأمازيغي ممارسة حقيقية تضمن التوافق التام بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية، وتماشيًا مع متطلبات الحراك الأمازيغي.

من جانب آخر، نتج عن هذه المظاهر تشكيل حكومة جديدة برئاسة **أحمد أويحي** وتكليفه بملف العروش بعد إقالة **علي بن فليس** من رئاسة الحكومة من طرف الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة،** وكان لزامًا على **أويحي** ابن منطقة القبائل أن يجد حلولًا للأزمة التي تهدد مصداقية الانتخابات الرئاسية ورغبة **عبد العزيز بوتفليقة** في الحصول على عهدة ثانية، حيث تتكيف هذا الحلول مع ما خلفته أحداث الربيع الأمازيغي بدءًا من آلية الحوار المفتوح والتشاور المتكافئ لتعزيز دورها في صنع القرار، وقدم تصور يغير فيه وضع المجتمع الجزائري من التفكك إلى التماسك، وبذلك وضع حجر الأساس للمشروع الاستيعابي للهوية الأمازيغية والاستجابة لأولى مطالب الحراك عن طريق إقرار الدولة واعترافها باللغة الأمازيغية كمكون للهوية الوطنية الجزائرية في التعديل الدستوري لسنة 2001.

فبدأت ترتسم معالم السياسة اللغوية والثقافية بالدولة الجزائرية في ظل مناخ جديد منفتح نتيجة أحداث 2001، وتروم هذه السياسة على وجه الخصوص بالاعتراف بالتنوع الثقافي والنهوض بالأمازيغية وإدماجها في السياسة العامة إذ تعتبر هذه الآلية القانونية نقطة التحول الرئيسة في تاريخ الملف الأمازيغي، وذلك من خلال اعتراف الدولة الجزائرية باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة 2002، وهو ما أقرّته في **المادة 03 مكرر** التي نصت على أن: **'تمازيغت' هي كذلك لغة وطنية،** تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني، وبهذا يعتبر قرار إدماج اللغة الأمازيغية في الدستور المعدل، يشمل على الإقرار بحقيقة أن الاستيعاب والتنوع يكفل الاعتراف بمختلف روافد الهوية الوطنية والاهتمام بها.

ثم في التّعديل الدّستوري لسنة 2016، تمّ الإقرار بأنّ اللّغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، وهنا نحن أمام استيعاب للملف الأمازيغي في شقها اللغوي، والامر الّذي يعتبر من أهم العناصر

الجديدة التي أضافها التعديل. لقد تضمنتها المادة الرّابعة، أنّ الأمازيغية هي **لغة وطنية ورسمية**، وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بمختلف تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني، إضافة إلى استحداث مَجمع جزائري للغة الأمازيغية يستند إلى أشغال الخبراء ويهدف إلى توفير الشروط اللازمة لتطويرها، مما لاقى هذا المكسب ترحيبًا واسعًا لدى الأمازيغ، حيث اعتبر الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية **سيالهاشمي عصاد** هذا الأمر يعد 'مكسبًا مهمًا' يعزز الهوية الوطنية الجزائرية. لقد جاء هذا الاعتراف بعد مصادقة البرلمان الجزائري على التعديل الدستوري لسنة 2016، لرد الاعتبار إلى اللغة الأمازيغية باعتبارها مقوم من مقومات الهوية الجزائرية، وأنه الأكثر قدرة على ضمان الوحدة والبناء والتطور في إطار احترام التنوعات الثقافية واللغوية الوطنية دون إقصاء أو تمييز أو تسويف.

كما يوضح كل من الجدولين رقم (01) و(02) أدناه انتشار تعليم اللغة الأمازيغية لسنوات 1999-2022، إضافة إلى معطيات مقارنة بين السنوات: 2015-2022 حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم بعد دستورها سنة 2016.

الجدول رقم (01) يبين انتشار تعل يم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2022) حسب عدد التلاميذ والأساتذة.

السنة الدراسية	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06
عدد التلاميذ	55958	72358	68995	79342	92084	94047	105182	130591
عدد الأساتذة	191	193	217	257	334	387	520	688
السنة الدراسية	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14
عدد التلاميذ	139293	162807	193226	213075	200000	234690	247396	251779
عدد الأساتذة	670	909	1148	1330	1427	1654	1790	1902
السنة الدراسية	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21	
عدد التلاميذ	110104	221426	104678	264072	275191	301456	230618	
عدد الأساتذة	4391	3385	3236	2722	2768	2325	2170	

المصدر: وزارة التربية الوطنية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر، 2022

منحنى بياني رقم واحد (01): يبين انتشار تعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة حسب عدد التلاميذ والأساتذة (1999-2022)

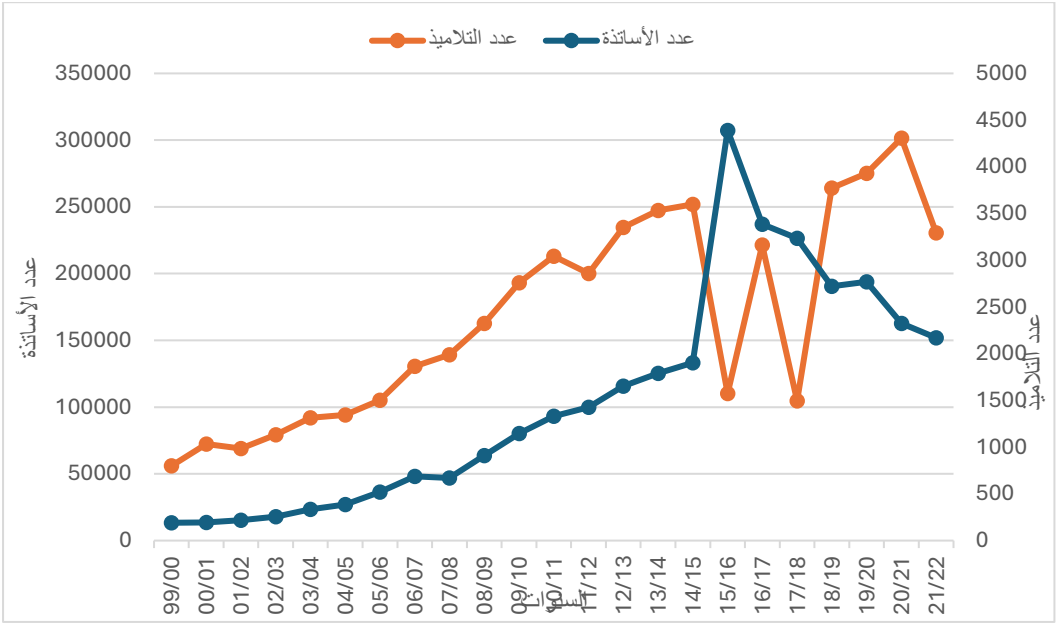

المصدر: وزارة التربية الوطنية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر، 2022.

من خلال ما تم عرضه في الجدول رقم ثلاثة (03)، يتضح لنا أنّ مستوى انتشار تعليم اللغة الأمازيغية في منحًى تصاعديًا، إذا قارنا عدد أساتذة اللغة الأمازيغية وعدد المتمدرسين في بعض الولايات الجزائرية الموزعة على القطر الوطني كالتالي: (أدرار، تيزي وزو، بجاية، البويرة، باتنة، سطيف، خنشلة، بومرداس، تمنغست، أم البواقي، برج بوعريريج، الجزائر، البيض، إليزي، عين الدفلى، تيبازة، وهران، غرداية، بسكرة، جيجل، البليدة، ميلة...) بسنوات الدراسة بدءا من سنة 1999 إلى غاية سنة 2015، كانت هذه المعطيات قبل الاعتراف بترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في الدساتير الجزائرية.

تواصلت جهود الدولة الجزائرية لأجل ترقية اللغة الأمازيغية وتفعيل آليات استعمالها مع مرور السنوات، فكان قرار آخر للرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في سياق التعديل الأخير لدستور فيفري 2016، من تمكين تفاعيلها كلغة وموروث ثقافي حضاري، حيث حمل التعديل الدستوري استحداث مجمع جزائري باللغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية، وهو ما أمر به رئيس في اجتماع لمجلس الوزراء بتعجيل إعداد قانونه العضوي.

مسار ترسيم اللغة الأمازيغية كرافد من روافد الهوية الوطنية سخرت له الدولة الوسائل اللازمة كلغة وثقافة من خلال إدراجها في قطاع التعليم بمختلف أطواره زيادة على استحداث: 07 جامعات في قطاع التعليم العالي، أكثر من 10 مراكز لتكوين الأساتذة 2757، أستاذ مختص في الأمازيغية، و343725 متمدرس باللغة الأمازيغية.

الجدول رقم (02): يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2015-2022حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم بعد دستورها سنة 2016.

السنة الدراسية	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018
عدد التلاميذ	277176	221426	343725	264072
عدد الأساتذة	2107	3385	2757	2722
عدد الولايات	16	16	21	24
السنة الدراسية	2020/2019	2021/2020	2022/2021	
عدد التلاميذ	275191	301456	230618	
عدد الأساتذة	2768	2325	2170	
عدد الولايات	25	26	28	

المصدر: وزارة التربية الوطنية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سبتمبر، 2022

منحنى بياني رقم (02): يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2022/2016 حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم بعد دسترتها سنة 2016.

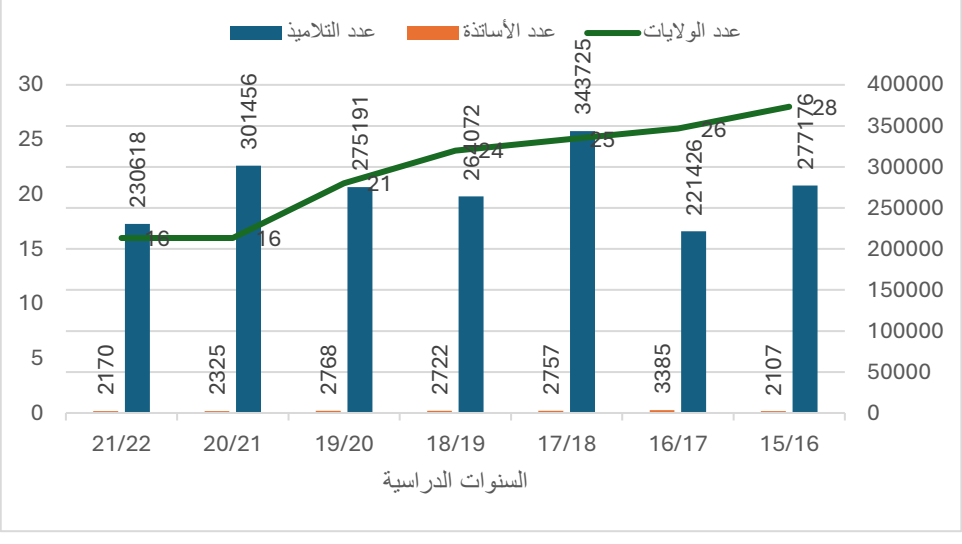

شهد مسار تعليم اللغة الأمازيغية بعد دسترتها كلغة وطنية ورسمية سنة 2016 ارتفاعًا مشهودا من خلال الأرقام التي تم إدراجها ضمن الجدول رقم (5) مقارنة بالسنوات التي سبقت الاعتراف الرسمي لها، فبالنسبة لعدد التلاميذ فقد وصل إلى 221426 في السنة 2017/2016 مقارنة بالسنة الدراسية 2016/2015 الذي سجل فيها 110104 متمدرس للغة الأمازيغية علة عكس عدد الأساتذة الذي انخفض من 4391 أستاذ إلى 3385 في السنة الدراسية نفسها، أما بالنسبة لعدد الولايات التي تدرس اللغة الأمازيغية بلغ 28 ولاية سنة 2022/2021 من مجموع ولايات الجمهورية الجزائرية البالغ عددها 58 ولاية بعدما كانت 16 ولاية فقط خلال سنة 2017/2016.

واتساقًا مما تقدم، أرسى التعديل الدستوري بتاريخ مارس 2016، امتلاك الشعب الجزائري برمته للغة الأمازيغية، كلغة وطنية ورسمية، وكعامل تماسك إضافي بين أبناء الشعب الجزائري، إلى جانب ذلك، كلفت فيه مؤسسات الدولة المعنية بترقيتها وتطويرها، وفقًا لمضامين الدستور الجزائري، كل هذا ساعد في ازدياد تعزيز اللحمة الوطنية وثراء هويتها.

وفي سنة 2018، تمّ تأسيس المجمّع الوطني للّغة الأمازيغية بناء على القانون العضوي رقم18-17 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية. وهي هيئة وطنية ذات طابع علمي، يتمتع بالشّخصية المعنوية والاستقلالية المادية. تتمثّل أبرز مهامها فيما يلي:

- جمع المدوّنة اللغوية الوطنية للأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية،
- إعداد التهيئة اللغوية للأمازيغية على كل مستويات الوصف والتحليل اللغوي،
- إعداد قوائم للمفردات والمعاجم المتخصصة مع تفضيل توافقها،
- القيام بأشغال البحث في اللغة الأمازيغية والمشاركة في إنجاز البرنامج الوطني للبحث في مجال اختصاصه،
- ضمان دقة تفسير وترجمة المصطلحات والمفاهيم في الميادين المتخصصة،
- إعداد المعجم المرجعي للغة الأمازيغية وإصداره،
- المساهمة في المحافظة على التراث اللامادي للأمازيغية، لا سيما من خلال رقمنته،
- تشجيع كل أنواع البحوث والترجمة في اللغة الأمازيغية قصد الإثراء والحفاظ على التراث المرتبط بالذاكرة الوطنية.

- إصدار نتائج أعمال المجمع في مجلات ونشريات دورية وضمان نشرها.

كما كان من بين المكاسب الّتي طالت الثّقافة الأمازيغية عمومًا أن أُقرّ رسميًا الاحتفال بالسنة الأمازيغية وجعل 12 يناير عطلة مدفوعة الأجر، وذلك اعتبارًا من تاريخ 12 يناير 2018، معتبرة أنّ ذلك سيسهم في تعزيز اللحمة الوطنية، وأوضح **سي الهاشمي عصاد** في هذا الصدد "**أنّ رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة أثبت بعد النظر في القضايا الحساسة وضمانًا لاستقرار البلاد والوحدة الوطنية، وإن هذا الإجراء هو فاتحة خير لتقوية اللحمة بين الجزائريين ومحفز لتكثيف الجهود لتعليم وتدريس اللغة الأمازيغية عبر كامل التراب الوطني**"(الإذاعة الجزائرية) وإذا أمعنا النظر، فإن هذا الإجراء والإقرار بهذا المكسب الثقافي الجديد من أعلى هرم في السلطة وجعله قاسمًا مشتركًا بين كل الجزائريين يعد تراثًا زاخرًا حَظيت به الملف الأمازيغي والذي يُرجى من خلاله تقوية الهوية الوطنية وتعزيز مصالحها وتحقيق الانسجام الثقافي الداخلي باعتباره إضافة للمكونات الأساسية للثقافة الوطنية من أجل استمرار نمو وتقدم المجتمع الجزائري بكل مكوناته وانتماءاته.

أمّا في الجانب الإعلامي، حقق الملف الأمازيغي على أرض الواقع حركة الإعلامية تدرجت من خلال إنشاء مراكز ووسائط اتصالية وصحافية ناطقة باللغة الأمازيغية ترقى بالمهنية والتنظيم، بحيث تتيح لهم سبل الاستمرارية كالتعريف بموروثهم اللغوي والثقافي، وهذا ما بدأ يتحقق بإنشاء المنابر الإعلامية الآتي ذكرها:

- دخلت اللغة الأمازيغية الفضاء الإعلامي للتلفزيون الجزائري سنة 1992، وكانت البداية باللهجتين الأمازيغيتين 'الشاوية والقبائلية'، إذ كان يتم تقديم موجز أخبار يعقب نشرة الواحدة والنشرة الليلية، وبعد تجربة دامت سنتين، أُبقي الموجز عقب نشرة الواحدة فقط، وفي 07 جوان 1996، كان أول يوم تأخذ فيه نشرة الأخبار الناطقة باللغة الأمازيغية حيزًا منفردًا، حيث تم بث النشرة الأولى على الساعة السادسة مساءًا بمدة قدرها 20 دقيقة وكانت المناسبة فرصة لزيادة الفرقة الثالثة الناطقة باللغة الأمازيغية(موقع التلفزيون الجزائري، 2018)، كما تعد هذه القناة الناطقة باللغة الأمازيغية قناة وطنية تابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، برامجها موجهة للمجتمع الجزائري المعروف بتنوع ثقافاته واختلاف لهجاته. ليأتي قرار رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" القاضي بإقرار دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في خطابه يوم 12 مارس 2002،

ليثمن ويؤكد ضرورة إطلاق قناة ذات بعد وطني، من شأنه المحافظة على الهوية الأمازيغية، ولتكون أيضًا همزة وصل مع فئات واسعة من المجتمع الجزائري.

- من هذه اللحظة شرع التلفزيون الجزائري في دبلجة بعض الأفلام، المسلسلات الجزائرية وغيرها استعدادًا لانطلاق بث القناة الأمازيغية في 18 مارس من سنة 2009 بحضور وزير الإعلام والاتصال ووزير الشؤون الدينية إلى جانب المدير العام لتلفزيون والمدير العام للإذاعة آنذاك، وانطلقت القناة الأمازيغية بأرشيف يضم حوالي 500 ساعة مدبلجة وإنتاج 21 حصة من قسم الحصص الخاصة بين أسبوعية ونصف أسبوعية وقسم الإنتاج الذي كان ينتج حصة يومية إلى جانب ست (6) حصص بين أسبوعية ونصف أسبوعية(موقع التلفزيون الجزائري، 2018).
- كما تعززت الوسائط الإعلامية السابقة الذكر بافتتاح القناة الثانية للإذاعة الجزائرية، وناطقة باللغة الأمازيغية، تقدم برامج إذاعية متنوعة على مدار 24 ساعة، وبخمسة تنوعات لسانية (القبائلية، الشنوية، الشاوية، المزابية والتارقية)، كما تعكسها أيضًا شبكة برامجية متنوعة تضمن تغطية الأحداث وتكريس حق المواطن في الإعلام للمساهمة بفعالية في ترقية وتطوير اللغة والثقافة الأمازيغيتين مستقبلًا (موقع ستار تايمز، 2018).

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة جدلية اللغة والاستيعاب في إطارها النظري والمفاهيمي متناولين في شقها التطبيقي أمازيغ الجزائر كحالة دراسة، وتطرقنا خلال هذه الدراسة إلى النموذج الاستيعابي الجزائري للغة الأمازيغية باعتبارها معطى هوياتي جديد يُعيد رسم ملامح الهوية الوطنية الجزائرية.

استنادًا لما سبق، أظهرت دراستنا اختلافًا جليًا في نماذج استيعاب الدول لمختلف تنوعاتها اللغوية المتعددة، معتمدين في ذلك على وضع استراتيجيات وآليات ملائمة تتواءم ومختلف الظروف الداخلية والخارجية، وهنا استحدثت الدولة الجزائرية نموذجًا استيعابيًا يرتكز على آليات جديدة كآلية الحوار والتشاور وآلية الخطابات السياسية...هدفها دمج وصهر وتذويب كل التناقضات من أجل تقوية وتعزيز الهوية الوطنية الجزائرية بمختلف تنوعاتها اللغوية والثقافية، وآية ذلك، الخطاب الذي ألقاه الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بمناسبة إعلان ترشحه لعهدة ثانية بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة بتاريخ 22 فيفري 2004 قائلًا أن:"... **فالهدف من هذه المصالحة إنما هو تجميع الشعب الجزائري كله دون استثناء، ولا إقصاء في نطاق اختلاف الآراء السياسية، وكذلك في نطاق الوطن الواحد**

الذي هو فوق الجميع، وهي كذلك تجميع للشعب حول هويتنا الوطنية، التي لا تقبل التجزئة، والتي لا تكون أبدًا محل متاجرة، سوف نعمل جميعًا من أجل مجد الإسلام ذلك أننا جميعًا مسلمون، وسوف نعمل جميعا من أجل إشعاع الحضارة العربية الإسلامية، التي يعتبر شعبنا أحد صناعها وأحد المستفيدين منها، وترقية أمازيغيتنا، وذلك أننا جميعا أمازيغ ومنذ فجر التاريخ أمازيغيون...".

إضافة إلى ما سبق، توسع الحقل الإعلامي الأمازيغي في عموم كل القنوات التلفزيونية والإذاعية، وانتقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك بتخصيص برامج إعلامية وإخبارية باللغة الأمازيغية في عموم كل القنوات التلفزيونية.

إنّه وبعد تولي الرّئيس الحالي **عبد المجيد تبون** لرّئاسة الجزائر سنة 2019، حافظ الملف الأمازيغي على مكاسبه الدستورية والقانونية ولم تجر أي تعديلات بخصوصها، وبعبارة أخرى، لم يشهد التعديل الدستوري الأخير بتاريخ 01 نوفمبر 2020 أي تغيير أو إضافة في مضمون ما سبق، ومن خلال ذلك، حافظت الهوية الوطنية الجزائرية على أبعادها المتعددة من خلال ترسيخ مبدأ التنوع بتفاوت مما يعزز ويثبت فكرة الهوية المشتركة قوامها التفاعل والتبادل بين الاختلافات.

قائمة المراجع

I- المراجع العربية:

المصادر

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، بتاريخ الأحد 27 رجب عام 1417هـ، الموافق لـ 08 ديسمبر 1996.

الكتب

1- أحمد بعلبكي وآخرون (2013)، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،

2- أحمد بن نعمان (1997)، **فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات، الأهداف، الوسائل والبدائل**، الطبعة الثانية، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر.

3- عمرو الشوبكي وآخرون (2011)، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر _ المغرب _ لبنان _ البحرين _ الجزائر _ سورية _ الأردن)**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

4- محمد الكوخي (2014)، **سؤال الهوية في شمال أفريقيا**، أفريقيا الشّرق، الدار البيضاء المغرب.

5- مصطفى أعشي (2002)، **جذور بعض مظاهر الحضارة الأمازيغية خلال عصور ما قبل التّاريخ**، مركز طارق بن زياد، الرّباط المغرب.

6- ناصر سعيدوني (2021)، **المسألة الثقافية في الجزائر النخب – الهوية – اللغة**، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت لبنان.

الدّوريات

1- جعفر خلوفي (2015)، إضراب المحافظة في 94 مهد لظهور العروش في 2001، **جريدة الحوار**.

2- رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – المجلس الأعلى للغة العربية، التعايش اللغوي في الجزائر بين العربية والأمازيغية في ظل التعديل الدستوري الجديد – الجزء الثاني –، **منشورات المجلس**، 2018.

3- شبوب أبو طالب (2006)، القضية الأمازيغية...قنبلة عنقودية في البطن الجزائري، **يومية الشرق الأوسط**، العدد 10088.

4- محمد شفيق (1976)، ما هي علاقة الأمازيغية بالعربية في جذورها الكبرى؟ **مجلة البحث العلمي**.

5- ناصر الدين سعيدوني (2004)، المسألة البربرية في الجزائر ـ دراسة للحدود الإثنية للمسألة المغاربية، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 32، العدد 4.

المواقع الالكترونية

1- أحمد روابة، تنسيقية العروش في الجزائر، 12 جويلية 2019، منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/03

2- أزنزار، الربيع الأمازيغي 2001: نضال شباب الجزائر وكادحيها المتواصل، موقع الحوار المتمدن، العدد7، 2005، منشور على الموقع الإلكتروني: https://m.ahewar.org/s.asp

3- التلفزيون الجزائري،23 أوت 2022، منشور على الموقع الإلكتروني:
https://www.entv.dzl/

4- جواد غسال، الحركة الأمازيغية والاستقواء بالخارج، 10 أوت 2022، منشور على الموقع الإلكتروني: http://hespress.com

5- ستار تايمز، 19 نوفمبر 2018، منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.startimes.com/?t=31432701

6- يحي أبو زكرياء، معالم الأطروحة البربرية في الجزائر،09 أوت 2022، منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.nashiri.net/index.php/articles/politics-and-events/202

II- المراجع الأجنبية:

Books :

1- Esser, H (1990). **Nur eine Frage der Zeit ? Zur Eingliederung von Migranten im Generationen-Zyklus und zu einer Möglichkeit, Unterschiede hierin zu erklären. in Generation und Identität edited by H. Esser and J. Friedrichs. Opladen**, Westdeutscher Verag.

2- Ramdane Redjala (1991), **L'opposition an Algerie depuis1962 (Le-PRS, CNDR, Le FFS)**, ed Rahma, Alger.

3- Ruhlen. M, (1987). **A guide to the World's languages,** Stanford University Press, London.

4- SALEM Chaker, (1998), Les Berbéres aujourd'hui, L'Harmattan, Paris.

5- J. Sumprun (2001)**, Apologie pour L'insurrection algérienne, 30 septembre2001**, éd, de L'Encyclopédie des nuisances, paris.

Periodicals :

1- Alba Richard and Victor Nee, (2003), **Remaking the American Mainstream: Assimilation and Contemporary Immigration**. Cambridge, MA: Harvard University Press.

2- Barkan, Elliott. Race, (1995), Religion, and Nationality in American Society: AModel of Ethnicity—From Contact to Assimilation. **Journal of American Ethnic History 14,** no. 2 (Winter).

3- Ostler Nicolas, **12, 2003.** Prime Numbers. Foreign Policy magazine. N° 11.

4- Refugee Review Tribbunal – Asutria, (2005), **RRT Rsearch Response, Country: Algeria**, Rsearch Number: DZA 17623.

5- Seminaire de YAKOUREN (du 1ière au 31 Aout 1980), Dossier Culturel, **Rapport de Synthèse**, Comite de defense des droits culturels en Algerie.c/o revue esprit, 19 rue JACOB 75006.

Sites:

1- Sadek Hadjeres, Un débat national toujours actuel : la contribution d'Idir EL-Watani en 1949, communication au Colloque sur Le Mouvement National et la revendication Amazigh, Alger, 24 et 25 décembre 2001, in http://www.socialgerie.net..